سائر صفات الله

الى جميع الذوات على السواء فلنا لا نم فان ذات الله تع فاعل الارادة واختصاص الفاعل بالاثر اولى من اختصاص غيره به واما الثاني فلانه تع لا يجوز ان يكون محلا للحوادث قال الفصل الثاني اه اقول

الفصل الثاني في ساير الصفات وفيه مباحث الاول في السمع والبصر الثاني في الكلام الثالث في البقاء الرابع في صفات اخر الخامس في التكوين السادس في انه يرى المبحث الاول في السمع والبصر اتفق المسلمون على انه تع سميع بصير لكنهم اختلفوا في معناه فقال حكماء الاسلام والكعبي وابو الحسين البصري السمع والبصر عبارة عن علمه بالمسموعات والمبصرات وقال الجمهور من اصحابنا ومن المعتزلة والكرامية هما صفتان زايدتان على العلم بالمسموعات والمبصرات لانه قد دلت الحجج السمعية على انه سميع بصير ولفظ السمع والبصر ليس بحقيقة في العلم بالمسموعات والمبصرات وصرف اللفظ عن الحقيقة الى المجاز لا يجوز الا عند المعارض وليس في العقل ما يصرف الحجج عن ظواهرها فيجب الاقرار بها بالمقتضى السالم عن المعارض واذا كان سميعا بصيرا يكون عالما بالمسموعات والمبصرات حال حدوثهما اعلم ان العقل دل على ان الة الادراك بالآت جسمانية فيكون السمع والبصر في حقه تع لا يكون بالآت جسمانية فيكون راجعا الى العلم بالمسموعات والمبصرات كما هو مذهب

الكلا

الحكماء او الى صفة اخرى غير العلم بالمسموعات والمبصرات لكن لا يكون بالآت جسمانية كما هو مذهب الاصحاب وهو المعنى بكونه سميع بصيرا واستدل على ان السمع والبصر صفتان زايدتان على الذات متغايرتان للعلم بدليل ضعيف تقديره الدليل انه تع حي والحي يصح اتصافه بالسمع والبصر وكل من يصح اتصافه بصفة لو لم يتصف بها اتصف بضدها وضدهما نقص فان لم يتصف البارى بهما كان ناقصا والنقص على الله محال قال المص وهذا الاستدلال اقناعي لانه يتوقف على ان كل حي يصح اتصافه بالسمع والبصر وان عدم الاتصاف بهما نقص وللخصم ان يمنع المقدمتين الاولى فلان حياة الله تع مخالفة لحياتنا والمختلفان لا يجب اشتراكهما في جميع الاحكام فلا يلزم من كون حياتنا مصححة للسمع والبصر كون حياته تع كذلك سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان تكون حياته وان كانت مصححة للسمع والبصر لكن حقيقته تع غير قابلة لهما كما ان الحيوة وان كانت مصححة للشهوة والنفرة لكن حقيقته تع غير قابلة لهما فكذلك ههنا سلمنا ان ذاته تع قابلة للسمع والبصر لكن لم لا يجوز ان يكون حصولهما موقوفا على شرط ممتنع التحقق في ذات الله تع واما الثانية فلا نم ان عدم اتصاف الحي بهما نقص قوله لو لم يتصف بهما اتصف بضدهما وهو نقص فانه يجوز خلو القابل للشيء عنه وعن ضده احتج المخالف بوجهين الاول ان سمعه وبصره ان كانا قديمين لزم قدم المسموع والمبصر واللازم باطل عندكم لان عندكم ما سوى الله حادث بيان الملازمة ان السمع والبصر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)